

المناطق الحرة فى مصر

تطورت فكرة إنشاء المناطق الحرة سواء من حيث الأهداف أو من حيث أماكن إقامتها ومساحتها ، فمن حيث أهدافها تطورت الفكرة من مجرد أماكن للتخزين وإعادة التصدير الى مناطق تقدم العديد من الخدمات فى مجال الصادرات أو الصناعة ، أما من حيث أماكن إقامتها ومساحتها فبعد أن كانت تقام فى مراكز خطوط التجارة الدولية وبمساحات صغيرة ، أصبحت تقام فى أي مكان وحتى فى أماكن نائية من الدولة بغرض اعمار هذه الأماكن وتسكين الأفراد بها لتنميتها ، كما أصبحت تقام على مساحات واسعة ، ويتم منح امتيازات متنوعة للمشروعات المقامة بهذه المناطق لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية تتضمن إعفاءات ضريبية وجمركية و أراضي بأسعار مخفضة . . الخ .
وتختلف الأسواق الحرة ومناطق التجارة الحرة عن المناطق الحرة وذلك على النحو التالى :-

- الأسواق الحرة هى الأماكن التى تباع فيها السلع الاستهلاكية تامة الصنع للأفراد العابرين للمطارات والموانئ فى الدول المختلفة سواء كانت سلعا محلية أو أجنبية دون إجراء أي عمليات صناعية على هذه السلع فى تلك الأسواق الحرة ، ويتم البيع فيها فى حدود الاستهلاك الشخصى للأفراد المسافرين وذلك بهدف الحصول على العملات الأجنبية والترويج للسلع الوطنية .

- مناطق التجارة الحرة هى نمط دولى مختلف عن المناطق الحرة حيث تنشأ منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر لتحرير تجارة السلع بينها ، وذلك بهدف تنشيط التجارة البينية للدول الأعضاء فى هذه المنطقة ، وتحدد الاتفاقية الموقعة بين الدول الأعضاء ومنطقة التجارة الحرة نوعية السلع التى يتم تحريرها وحجم التخفيضات الجمركية .

- المنطقة الحرة هى جزء من أراضي الدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا وتحدد مساحتها الجغرافية صراحة ، وتعزل عن باقى أقاليم الدولة من خلال إقامة الأسوار العازلة حولها ، وقد تقام فى منطقة تكون بطبيعتها الجغرافية معزولة عن بقية الدولة عن طريق المياه أو الجبال ، وهى تخضع لسيادة الدولة وسلطانها ويطبق عليها قوانين الدولة نفسها ، وينظم العمل بها قانون خاص ، ويحدد فى المنطقة الحرة الأنشطة المسموح بممارستها داخلها فقد يكون النشاط هو التخزين أو إعادة التصدير أو التصنيع من أجل التصدير فقط أو أن يكون النشاط قاصرا على الأنشطة الإنتاجية و الخدمية ، ويحدد قانون إنشاء المناطق الحرة الجوانب الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التى تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا للمشروعات القائمة بها ، ويتم معاملة البضائع التى تدخل للمنطقة الحرة على إنها صادرات ، والعكس ولذلك تخضع هذه السلع لكافة الإجراءات الجمركية والنقدية للتعامل مع البضائع الأجنبية وهذا بهدف السماح بقدر اكبر من المعاملات والمبادلات التى من شأنها جذب الاستثمارات إليها .

وتختلف أشكال ومسميات المناطق الحرة من دولة لأخرى فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة ، كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات وأخرى للتكنولوجيا الحديثة ورغم اختلاف المسميات والأشكال إلا أن كلها تشترك في نفس القواعد التي تحكم عمل المناطق الحرة .

مزايا المناطق الحرة

تحقق المنطقة الحرة العديد من الأهداف والفوائد لكل من الدولة والمستثمرين والمشروعات الوطنية والأجنبية ويمكن حصر هذه الفوائد في الآتي :-

مزايا للدولة :-

- تخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة ، و جذب رؤوس أموال أجنبية .
- إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير الى الخارج وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة .
- توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف حدة البطالة .
- زيادة حصة الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة .
- زيادة صادرات الدولة للخارج وتخفيف الخلل في ميزان المدفوعات .
- استخدام تكنولوجيا متطورة وتدريب العمالة الوطنية عليها والاستفادة منها في تطوير الصناعة المحلية .
- العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدما والتي لا يقبل رجال الأعمال على الاستثمار فيها .

مزايا للمستثمرين والمشروعات :-

- يحصل المستثمرون والمشروعات العاملة على إعفاءات ضريبية وجمركية ومزايا أخرى تتمثل في أراضي بأسعار مخفضة أو توصيل مرافق . . الخ وهي مزايا قد لا تتوافر للمشروعات التي تعمل بداخل البلاد .
- تسويق انتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة .
- الاستفادة من الأيدي العاملة أو مستلزمات الإنتاج الرخيصة في بعض الدول ، بما يحقق خفضا لتكاليف و اسعار المنتجات ويرفع القدرة التنافسية لهذه المشروعات .
- الاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة بما يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح .
- يمنح المستثمرين الأجانب تسهيلات للإقامة داخل البلاد .

سلبيات إنشاء المناطق الحرة

- صاحب إنشاء المناطق الحرة مجموعة من السلبيات والتي تتفاوت حدتها من دولة لآخرى وذلك حسب نظم مراقبة العمل ودقة الإجراءات التي تحكم عزل هذه المناطق والسلع المنتجة عن الاقتصاد القومى ومن أهم هذه السلبيات الآتى:-
- احتمال تحول بعض المناطق من التصدير الى خارج الدولة الى تهريب السلع الى داخل الدولة مما يضر بالإنتاج المحلى المماثل ويضيع بعض الموارد على الدولة كالمضرائب والجمارك .
- حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة من خلال جذب هذه الكوادر للعمل داخل المناطق الحرة .
- تركيز الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق بسبب المزايا التي تمنحها مما يحرم الاقتصاد القومى من تدفق هذه الاستثمارات الى الداخل .

المناطق الحرة فى مصر :-

يرجع إنشاء المناطق الحرة فى مصر الى عام ١٩٠٢ عندما أبرمت الحكومة المصرية اتفاقا مع شركة قناة السويس بمقتضاه إنشاء منطقة حرة ملحقة ببورسعيد لخدمة أغراض الشركة وتوسيع وصيانة الميناء وبمقتضى الاتفاق منحت الشركة إعفاءات جمركية لكافة البضائع الواردة الى المنطقة وفى عام ١٩٥٢ صدر القانون رقم ٣٠٦ والذي نظم إقامة المناطق الحرة فى مصر ثم صدر فى عام ١٩٦٣ قانون الجمارك رقم ٦٦ مشتلا على جزء خاص بتنظيم المناطق الحرة ثم صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ لتنظيم المنطقة الحرة فى بورسعيد إلا أن تطبيقه توقف بسبب حرب ١٩٦٧ ومنذ بداية السبعينات سعت الحكومة المصرية لاجتذاب راس المال الأجنبي والعربي وتشجيعه على الاستثمار داخل مصر حيث أصدرت قانون الاستثمار رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والمسمى بقانون استثمار راس المال العربى والمناطق الحرة وقامت بإنشاء هيئة للاستثمار تتولى شئون الاستثمار فى مصر وقد سمح هذا القانون بإقامة نوعين من المناطق الحرة وهما المناطق الحرة العامة والمناطق الحرة الخاصة ، وفى عام ١٩٧٤ تم إصدار قانون جديد للاستثمار رقم ٤٣ فى شأن راس المال العربى والأجنبي والمناطق الحرة ، ثم تلتها مجموعة من التعديلات والقوانين وكان الهدف الأساسى هو جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية حتى صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ . وقد كان الهدف من إنشاء المناطق الحرة فى مصر هو زيادة الصادرات من خلال إنشاء صناعات قادرة على التصدير للخارج وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية لمصر والعمل على جذب فنون إنتاجية وتكنولوجية حديثة ، بالإضافة الى استيعاب المزيد من العمالة .

أشكال المناطق الحرة فى مصر

يوجد فى مصر ثلاثة اشكال رئيسية وهم :-

أ - المناطق الحرة العامة :-

وهى منطقة تخضع لسيادة الدولة وتقع فى اغلب الأحيان على أحد منافذ الدولة البحرية أو البرية أو الجوية ويتم تحديدها بالأسوار لفصلها عن باقى إقليم الدولة وتضم المنطقة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية التى تقام للاستفادة من دوافع ومزايا الاستثمار فى هذه المنطقة وتقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المنطقة ، ويوجد فى مصر سبع مناطق حرة عامة فى الإسكندرية (العامة) والقاهرة (مدينة نصر) وبور سعيد والسويس والإسماعيلية ودمياط والمنطقة الإعلامية بمدينة ٦ أكتوبر، والمناطق الحرة العامة المصرية مناطق غير متخصصة باستثناء المنطقة الأخيرة، حيث أن المنطقة الحرة الواحدة تضم عددا من مشروعات التخزين والمشروعات الصناعية والخدمية والتمويلية دون أن تقتصر على نشاط واحد .

ب - المناطق الحرة الخاصة :-

تقتصر على مشروع واحد فقط وذلك إذا كانت طبيعة المشروع تستلزم ذلك ، كأن يكون موقع المشروع مؤثرا بالنسبة لاقتصادياته كالأقرب من مصادر المواد الخام) أو يكون الموقع يتفق مع طبيعة النشاط كمشروعات النقل البحرى أو صوامع الأسمنت ، أو أن يكون المشروع يسهم فى تنمية منطقة عمرانية جديدة طبقا لخطة الدولة . ويتمتع المشروع المقام به ذا النظام بنفس المزايا والدوافع والضمانات التى تتمتع بها المشروعات المقامة فى المناطق العامة ، ويكون الإشراف الإداري عليها من أقرب منطقة حرة عامة ، ويمكن لأي مشروع أن يتحول للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة وذلك بشرط أن يكون المشروع قد بدأ نشاطه بالفعل وألا تقل صادراته عن ٥٠% من إنتاجه ، ويوجد فى مصر نحو ١٦٤ مشروعا يعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة .

وينظم قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ عمل كل من المناطق الحرة العامة والخاصة ، ومن أهم الامتيازات التى وفرها القانون إعفاء المشروعات من الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الرسوم حيث لا تخضع هذه المشروعات إلا لرسم سنوى فى حدود ١% من قيمة السلع الداخلة للمنطقة أو الخارجة منها لحساب المشروع وفى حالة المشروعات الخدمية يصل هذا الرسم الى ٣% من القيمة المضافة التى يحققها المشروع ، و يسمح للمشروعات العاملة بتحويل أرباحها أو إعادة خروج رأس المال الأصلي للمشروع دون قيود .

ج- المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة :-

تقام هذه المناطق بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتحقيق زيادة في الصادرات ، وذلك من خلال إقامة مشروعات زراعية وصناعية وخدمية ويجوز أن يلحق بهذه المنطقة ميناء خاص سواء كان بحريا أو جويا أو جافا ويتم توحيد جهات التعامل للمستثمرين في جهة واحدة ، وتوفير المرافق والخدمات وتخفيض الضرائب المفروضة على الدخول والشركات وينظم هذه المناطق في مصر القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ .

ومن أهم المزايا والإعفاءات والضمانات التي يوفرها هذا القانون للمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ، إعفاء جميع المشروعات العاملة داخل هذه المناطق من جميع الضرائب والرسوم ، ولا تسرى على هذه المناطق أحكام قوانين ضرائب المبيعات والدمغة ورسوم تنمية موارد الدولة كما لا يسرى عليها أي نوع آخر من الرسوم أو الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، كذلك تعفى من الضرائب الجمركية ومن ضريبة المبيعات ومن جميع أنواع الضرائب والرسوم الأخرى على المعدات والآلات والأجهزة والمواد الخام وقطع الغيار وأية مواد أو مكونات تستوردها الشركات العاملة داخل هذه المناطق ، و تعفى السيارات والمركبات بكافة أنواعها من الضرائب والرسوم متى كانت مخصصة لنشاط إنتاجي سلمي أو خدمي وذلك وفقا للمعايير التي يصدر بها قرار إلغاء أو إيقاف تراخيص الانتفاع بالعقارات الصادرة للشركات والمنشآت والفروع داخل المنطقة إلا في حالة مخالفة الشروط . ويوجد في مصر منطقة اقتصادية خاصة في شمال غرب خليج السويس وذلك بالقرب من ميناء العين السخنة والذي تم إنشاؤه لخدمة هذه المنطقة .

تقييم أداء المناطق الحرة في مصر

استهدفت الدولة من إقامة المناطق الحرة زيادة الصادرات وإحداث أثر إيجابي على ميزان المدفوعات وجذب رؤوس الاموال واستقدام تكنولوجيا متطورة وتوفير فرص عمل ونوضح ذلك فيما يلي :-

- شهد صافي معاملات المناطق الحرة مع العالم الخارجي عجزا مستمرا إلا انه حدث تحسن خلال عامي ٢٠٠١/٢٠٠٠ و ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، حيث بلغت الصادرات خلال هذين العامين على التوالي ١١١٤,٩ مليون دولار و ٣٧٤ مليون دولار بينما كانت ال واردات خلال ذات الفترة ١٦٢١,١ ملي ون دولار و ١٦٥٢,١ ملي ون دولار ، وانخفض العجز من ٥٠٦,٢ مليون دولار الى ٢٧٨,١ مليون دولار .

- استهدفت المناطق الحرة جذب رؤوس الأموال الأجنبية ولكنها لم تستطع جذب قدر كاف من رؤوس الأموال العربية والأجنبية ويرجع ذلك الى انخفاض جاذبية هذه المناطق للاستثمارات الأجنبية والعربية بسبب تزايد أعداد المناطق الحرة على مستوى العالم (فعلى سبيل المثال بلغت أعداد المناطق الحرة المخصصة للتصدير على مستوى العالم فى عام ٢٠٠٢ نحو ٣٠٠٠ منطقة) وتزايد حدة المنافسة بينها لاجتذاب الاستثمارات العالمية ، وقد انخفض نصيب رؤوس الأموال العربية من إجمالي رؤوس أموال المشروعات المقامة فى المناطق الحرة من ٣٩% حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ الى ١٢% حتى ٢٠٠٣/٦/٣٠ وانخفض نصيب رؤوس الأموال الأجنبية خلال نفس الفترة من ٢٤% الى ١٤% وبالتالي ارتفع نصيب رؤوس الأموال المصرية من ٣٧% الى ٧٤% - اجتذاب تكنولوجيا حديثة ومتقدمة ويتحقق ذلك بتزايد عدد المشروعات الصناعية التى تعمل على استخدام تكنولوجيا متقدمة وتقدم منتجات عالية التخصص ، لكن نلاحظ أن ٣٤% فقط من المشروعات الصناعية تعمل فى مجال الصناعات الهندسية وهى التى تتمتع بقدر كبير من التكنولوجيا المتقدمة ، أما باقى المشروعات تعمل فى مجال الغزل والنسيج والأغذية والكيماويات وهى مجالات لا تحتاج الى فنون إنتاجية متقدمة أو الى مهارات خاصة وبالتالي فرص استخدام المشروعات الصناعية المقامة داخل هذه المناطق للتكنولوجيا المتقدمة تبدو ضعيفة .
- استهدفت المناطق الحرة استيعاب مزيد من العمالة وتوفير فرص عمل دائمة ، ولكن تراجع فرص العمل التى وفرتها المناطق الحرة من ١٠٢,٧ ألف فرصة عمل فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ الى ٩٣,٥ ألف فرصة عمل فى ٢٠٠٣/٦/٣٠ ويرجع هذا الى انخفاض أعداد المشروعات المقامة داخل المناطق الحرة من ٨٥٥ مشروعاً فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ الى ٧٤٧ مشروعاً فى ٢٠٠٣/٦/٣٠
- ويلاحظ أن العمالة بهذه المناطق لا تخضع لقوانين العمل المصرية ومن ثم فإنها لا تتمتع بالضمانات والمزايا التى تتيحها هذه القوانين .
- وفى النهاية نوضح انه حتى تحقق المناطق الحرة أهدافها فلا بد من :-
- التفرقة فى منح الحوافز والمزايا للمشروعات التى تقوم باستخدام تكنولوجيا متقدمة والتى تقوم بتصدير أكثر من ٥٠% من إنتاجها للأسواق الخارجية مقارنة بالمشروعات الأخرى خاصة التخزينية .
 - عدم منح موافقة لأي مشروعات جديدة بنظام المناطق الحرة إلا للمشروعات التى لديها مقدرة على التصدير للخارج .
 - مراعاة أن تكون المناطق الحرة التى سيتم إنشاؤها متخصصة فى الأنشطة الصناعية
 - دراسة التجارب الناجحة لبعض الدول مثل التجربة الكورية والتجربة الصينية فى مجال المناطق الحرة وذلك للاستفادة منها .

